تونس – الفضاء المدني

بقلم صلاح الدين الجورشي

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية

مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠.

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ – المزرعة: ٥١١٠ – ٢٠٧٠
بيروت لبنان

هاتف: ٠٠٩٦١٣١٩٣٦٦ – فاكس: ٠٠٩٦١١٨١٥٦٣

مقدمة

يتعرض هذا التقرير للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس خلال سنة ٢٠٢٠، وانعكاس ذلك على تجربة الانتقال الديمقراطي التي لا تزال تمر بها البلاد، وتأثير ذلك على الفضاء المدني في مختلف مكوناته، من مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية. وسيجري ربط ذلك بالسياسات الاقتصادية التي اتُّبعت خلال السنوات العشر التي تلت الثورة. وسيستطلع التقرير مدى قدرة التونسيين اليوم على حماية ما تحقق رمزياً وعملياً، بعد أن تغيرت قواعد اللعبة خلال هذه السنوات. كما سيطرح أسئلة عما إذا كانت البلاد مهددة بمخاطر كبرى، قد تؤدي إلى حصول انتكاسة خطيرة، تعيد الاستبداد من الشباك، بعد أن أُخرج من الباب، أو تجعل من تونس دولة فاشلة.

الواقع السياسي – الاقتصادي – الاجتماعي وواقع المجتمع المدني

يتسم الواقع السياسي بعدد من الخصائص: أهمها

عدم الاستقرار الحكومي

مرت عشر سنوات على الثورة التونسية، وآن الأوان لوقفة تأمل وتقييم للتجربة. ما حدث خلال سنة ٢٠٢٠ أكد بوضوح أن العامل السياسي لا يزال محدداً، ومثيراً بشكل سلبي، وكانت له تداعيات خطيرة على المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

فالنخبة لم تتمكن من الفصل بين ما هو سياسي يتعلق بوضع قواعد نهائية لإدارة الحكم وتوفر الحد الأدنى من الاستقرار، وبين تنظيم الاقتصاد وفق خيارات تحمي المصالح الدنيا للشعب وتحقق الرفاه لعموم التونسيين.

بدأت سنة ٢٠٢٠ بأزمة حكومية، عندما كلفت حركة النهضة المهندس الحبيب الجملي بتشكيل الحكومة، لكونها تملك الكتلة الأكبر في البرلمان التي أنتجتها الانتخابات التشريعية خلال سنة ٢٠١٩.

لم تحظَ هذه الحكومة بغالبية الأعضاء في مجلس نواب الشعب، فسقطت. وبذلك فقدت "النهضة" حقها الدستوري في إعادة المحاولة. وانتقل هذا الحق إلى رئيس الدولة الذي فاجأ الجميع بتكليف إلياس الفخفاخ تشكيل حكومة بديلة، رغم أن حزبه لا يملك أي مقعد في البرلمان، كما لم يتمكن من جمع الحد الأدنى من أصوات الناخبين خلال الانتخابات الرئاسية.

وسرعان ما انهارت الحكومة الجديدة، بسبب توجيه تهمة تضارب المصالح لرئيسها، ما عجل بسقوطها بعد خمسة أشهر فقط من ولادتها، رغم أنها كانت حكومة واعدة.

عادت الكرة من جديد إلى رئيس الجمهورية الذي اختار وزير الداخلية هشام المشيشي الذي لا يملك قاعدة شعبية، ولا ينتمي إلى أي حزب. لكنه اختير لكونه من التكنوقراط، وقبل بأن يعين رئيس الجمهورية عدداً مهماً من الوزراء. لكن ما إن تم تشكيل الحكومة، حتى وقع خلاف بين رأسي السلطة التنفيذية، سرعان ما تطور ليتخذ أبعاداً خطيرة، ويتحول إلى أزمة سياسية. هذا الخلاف دفع المشيشي للاستناد إلى ثلاثة أحزاب يتهمها قيس سعيد إما بالفساد مثل "قلب تونس" أو بكونها تشكل تهديداً للثورة مثل حركة النهضة.

هذا الائتلاف الحكومي جمع كلًا من حركة النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة،كما شكل السند البرلماني للحكومة الحالية، حيث جمع ١٢٠ نائباً، ونجح في تكوين حزام سياسي لها. لكن مشكلة هذا التحالف الثلاثي كانت تكمن في وجود تناف بين مكوناته، إذ لكل حزب مساره وثقافته السياسية وخلفياته الفكرية.

الجامع الرئيسي بين هذه الأحزاب كان إيمانها بضرورة دعم الحكومة وحماية استقرارها وديمومتها، والوقوف في وجه رئيس الجمهورية المعادي للأحزاب، والراغب في تغيير الدستور ونظام الحكم. ولهذا تعمقت الفجوة بين رأسي السلطة التنفيذية. فكانت النتيجة تغذية صراع الإرادات بينهما. كما أدت إلى إضعاف الحكومة وتحوُّلها إلى حكومتين متنافرتين ضمن هيكل واحد. فالوزراء الذين

اختارهم قيس سعيد كانوا يتصرفون أحياناً من دون علم أو تنسيق مع هشام المشيشي. وبلغت الأزمة أوجّها، عندما قرر وزير الداخلية إقالة عدد كبير من الكوادر الأمنية الأساسية من دون علم رئيس الحكومة. رد المشيشي بإقالة وزير الداخلية وإلغاء الأوامر السابقة. وهو ما كشف عن صراع خطير بين رأسي السلطة التنفيذية حول من يتحكم بالمؤسسة الأمنية التي تعتبر دستورياً من حصة رئيس الحكومة، في حين يعتقد قيس سعيد أنها تابعة

له لكونه "القائد الأعلى للقوات المسلحة العسكرية والأمنية"، وهي صيغة غير واردة في الدستور على هذا الشكل. ويكاد يجمع أساتذة القانون الدستوري على القول أنها تندرج ضمن صلاحيات رئاسة الحكومة.

لم يكتفِ المشيشي بذلك، وإنما تولى بنفسه الإشراف على وزارة الداخلية التي سبق أن كان وزيراً لها قبل انهيار حكومة الفخفاخ. وفتح تحقيقاً ضد وزير الداخلية المقال، بسبب "تسريب مجموعة وثائق تتعلق بمصالح الوزارة". وذهب المشيشي إلى أبعد من ذلك، فقرر إقالة أحد عشر وزيراً، وقام بتعديل حكومي واسع النطاق. هذه الإجراءات تحفّظ عنها رئيس الجمهورية، واتهم رئيس الحكومة، في جلسة لمجلس الأمن القومي، بعدم احترام بعض الإجراءات الدستورية، وهدد بعدم استقبال الوزراء الجدد لأداء اليمين الدستورية أمامه، كما اتهم بعضهم بالفساد وتضارب المصالح.
وكرد فعل على ذلك، عُقدت جلسة برلمانية

عاصفة، انتهت بحصول المشيشي على غالبية مريحة لتمرير وزرائه الذين سيدعمونه في المرحلة المقبلة. هذه التطورات التي حصلت في مطلع شهر يناير ٢٠٢١، زادت من إرباك الدولة وإضعافها، وإن كانت بعض الجهات أكدت أن الديمقراطية التونسية رغم هشاشتها، إلا أنها قادرة، في الآن نفسه، على تجاوز أزماتها الداخلية بشكل قانوني ومؤسساتي.

إخفاق اقتصادي وعجز اجتماعي

لم يتحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال سنة ٢٠٢٠، بل على العكس من ذلك، واجهت البلاد أزمة اقتصادية غير مسبوقة لكونها شديدة الصعوبة والتعقيد. فالحكومات المتعاقبة منذ الثورة، لم تنجح

في وضع حد لمستوى التراجع الحاد الذي أصاب مختلف المجالات الرئيسية التي كان يستند إليها الاقتصاد الوطني، ما ألحق أضراراً فادحة بالمكاسب التي تحققت منذ دولة الاستقلال. بدأت الأزمة بتراجع المخزون المالي للدولة، ًالناتج عن سوء إدارة الشأن

الاقتصادي، ما ضاعف من نسبة الاستدانة الخارجية التي بلغت سقفاً غير مسبوق في تاريخ البلاد، وجعلت مؤسسات التمويل الدولية تعيد النظر في تعاملها مع تونس، الأمر الذي حول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية هيكلية، يُخشى أن تؤدي إلى إعلان الإفلاس.

لعل أهم ما يُحسب لحكومة المشيشي، قرارها بالكشف، للمرة الأولى، عن الأرقام الحقيقية التي كانت الحكومات السابقة تتعمد تلميعها. قال وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار علي الكعلي، الذي جمع كل هذه الوزارات الاستراتيجية، إن "الحكومة الحالية اختارت الشفافية والمصداقية، وأعلنت عن حقيقة الوضع المالي للبلاد، من دون تجميل للأرقام، كما حصل خلال الفترات السابقة".

وأضاف: "جرت عمليات تجميل لأرقامً الاقتصاد التونسي، ومداخيل الدولة في سنة ٢٠٢١ ستكون ٣٣ مليار دينار، وأن قيمة خدمة الدين وحدها ستصل إلى حدود ١٦ مليار دينار. وأن نسبة العجز في الميزانية ستصل الى ٧.٥%". ويدل ذلك على أن سنة ٢٠٢١ ستكون أصعب من سابقاتها، نظراً لسلسلة التراكمات التي حصلت طيلة المرحلة السابقة.

كما أكد الوزير الكعلي، أن الدولة بحاجة إلى تأمين سيولة مالية ضرورية لا تقل عن ١١ مليار دينار (٤.٠٢ مليارات دولار) ستكون على شكل قروض. واعتبر أن "مواجهة الأوضاع تتطلب اتخاذ قرارات لم تعرفها البلاد من قبل... تونس في ظرف استثنائي، وخروجها من الأزمة يتطلب إجراءات استثنائية". كما تراجعت الاستثمارات الدولية في تونس بنسبة ٢٦.٤% حتى شهر سبتمبر/أيلول من العام الجاري. وشمل التراجع غالبية القطاعات، وفي مقدّمها الاستثمارات في البورصة التي تراجعت بنسبة ٦٨.١%، وفي مجال الطاقة بنسبة ٢٣.٥%، وقطاع الخدمات بنسبة ٤٧.٧%.

من جهة أخرى، كشف المعهد الوطني للإحصاء، أن المبادلات التجارية مع دول الخارج سجلت خلال ١١ شهرًا من سنة ٢٠٢٠ تراجعًا بنسبة ١٣.٤%، وعلى مستوى الواردات بنحو ٢٠%، بعد أن كانت هذه النسب موجبة في الفترة نفسها من سنة ٢٠١٩. أما على مستوى الصادرات، فقد كانت في حدود ٨.٨%، وعلى مستوى الواردات في حدود ٦.٨% موجب. وما سجل من تقلّص سريع للواردات أمام الصادرات، نتج عنه تقلص للعجز التجاري بقيمة ٦ آلاف مليون دينار. ويعني ذلك تحسن نسبة تغطية الصادرات بالواردات بـ٥.٦ نقاط.

وأكد محافظ البنك المركزي مروان العباسي من جهته، أن من المتوقع "أن يكون الناتج الإجمالي المحلي في حدود ٧.٢% سالب في آخر السنة، وهو الأسوأ في البلد منذ سنة ١٩٦٢ ."وأضاف العباسي أنه "لا بد من الإشارة إلى أن عوامل عديدة ساهمت في هذا التدهور الاقتصادي

من بينها تراجع الاستثمار من ٢٦% إلى ١٣%. كما تراجعت نسبة الادّخار إلى حدود ٦%.

أصبحت تونس تواجه صعوبات كبرى في الحصول على قروض من السوق المالية الدولية. فالقسط الأخير من الاتفاق الذي وقّعته تونس مع صندوق النقد الدولي الذي استمر أربع سنوات من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، حُرمت منه بسبب عدم تنفيذ عديد الإصلاحات التي التزمت بها. فالحكومة لم تحصل إلا على ١.٤ مليار دولار من مجموع ٢.٩ ملياري دولار، في وقت تواجه ،فيه تونس حاجة ملحة للتمويل الخارجي تتخطى قيمتها ٦.٥ مليارات دولار.

وهو ما أشار بوضوح إلى أن تونس فقدت ثقة الممولين الدوليين، بعد أن كانت الطفل المدلّل لدى صندوق النقد. بناء عليه، يتوقع الخبراء أن يفرض صندوق النقد "شروطاً قاسية على تونس ومتابعة دقيقة لتنفيذها، حتى وإن كانت الحكومة حرة في تحديد أولوياتها". وأضاف الخبير المالي آدم بالحاج في هذا السياق، أن "حضور صندوق النقد سيكون كبيراً في العديد من الملفات، ومن غير المستبعد تدخّله في بعض السياسات العمومية، لا سيما المتعلقة بضغط كتلة الأجور وتقليص الدعم ومراجعة حصص الدولة في المؤسسات والمنشآت الحكومية، إلى جانب التدقيق في خطة الحكومة لفتح ،آفاق جديدة أمام المستثمرين، خاصة الأجانب وإصلاح الجباية والوضع النقدي والمالي".

هكذا، سيتبين أن الأزمة حادة، وأن هناك مخاطر فعلية تهدد سيادة تونس في إدارة شأنها الاقتصادي، ما قد يعرّض توازنها الاجتماعي إلى اختلال واسع، وقد يمس المصالح الحيوية للفئات الفقيرة والمتوسطة، بعد أن سجل معدل نمو الاقتصاد التونسي لسنة ٢٠٢٠ نسبة انكماش عالية بـ ٧%. وهو أسوأ معدل نمو يشهده اقتصاد البلاد منذ استقلالها سنة ١٩٥٦.

أوضاع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية:

يلاحظ أن سنة ٢٠٢٠ شهدت تراجعاً في أداء المجتمع المدني، لكنه لم يفقد مكانته الرمزية والتنظيمية في البلاد. ويعود ذلك إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، حيث أسهم وباء كورونا في ذلك، بسبب الحجر الصحي الذي وضع قيوداً على حرية التنقل بين مختلف الولايات. وفرضت الحكومة بروتوكولاً صحياً تضمن التقيد بإجراءات تحدّ من النشاطات الجماعية. كما أن الكثير من المنظمات غير الحكومية وجدت نفسها، نتيجة الجائحة، تواجه أزمة مالية غير مسبوقة بسبب تراجع الموارد، ودخول مؤسسات التمويل الدولية في مرحلة التقشف، ومراجعة خططها وأولوياتها.

مع ذلك، بقي المجتمع المدني في تونس يلعب دور حارس الحريات والديمقراطية، في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية المتفاقمة. وحاول في هذا السياق أن يسجل حضوره في مناسبات عديدة أهمها:

١- المجتمع المدني والبرلمان: تغيرت العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان منذ تاريخ

الثورة في سنة ٢٠١١. جرى ذلك بحكم نص الدستور، وكذلك بفضل انفتاح الأحزاب والسلطة التنفيذية على نشطاء المجتمع المدني ومنظماته. واعتمدت علاقة المجتمع المدني بالمجلس على ثلاث طرق مختلفة في منهجها وأسلوبها. تقوم الأولى على التعاون والنفاذ إلى داخل المجلس والوصول إلى المعلومة. في حين تتجه الثانية نحو ممارسة الضغط والاحتجاج الذي يصل إلى حد التظاهر والاعتصام أمام مقر المجلس، الذي جرى

أحياناً اقتحام بوابته الرئيسية، ورفع الشعارات المناهضة للممارسات غير الديمقراطية. أما الطريقة الثالثة التي اعتمدها المجتمع المدني، فتتعلق بمبادرات بناءة، تهدف إلى احتواء المشاكل وتقديم بدائل على شكل .مشاريع، للمصادقة عليها من قبل البرلمان كما شهدت سنة ٢٠٢٠ خطوات إضافية في مجال لانفتاح والتعاون بين البرلمان والمجتمع المدني .

في هذا السياق، دعا مجلس النواب فعاليات المجتمع المدني إلى المشاركة في تعديل النظام الداخلي للمجلس، منذ شهر فيفري ٢٠٢٠. كما استمر حضور الجمعيات في الجلسات العامة التي تمكنت من ممارسة حق الوصول إلى المعلومات في معظم الحالات.

كذلك ضغطت فعاليات المجتمع المدني على البرلمان من أجل مناقشة مشروع مجلة الحريات الفردية الذي طرحته "لجنة المساواة ،والحريات الفردية"، وسبق أن قدمه ١٦ نائباً

ينتمون إلى مختلف الكتل، إلى مكتب البرلمان بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٨. غير أن نتائج الانتخابات التشريعية غيرت المشهد برمّته. مع ذلك، بادرت الجمعيات النسوية خصوصاً بتحريك الدعوة، بعد أن أصدر الائتلاف المدني من أجل الحريّات الفرديّة الذي يضمّ ٤٠ جمعيّة تقريراً بعنوان "سقطت الأقنعة"، تعرض إلى رصد الأوضاع الصّعبة للحريّات الفرديّة في تونس. كما أنجز استبيان شمل عدداً من السياسيين الناشطين في أهمّ الأحزاب الممثلة صلب مجلس نوّاب الشّعب. وكشف هذا الاستبيان عن وجود "شبه إجماع ضمن الفاعلين السياسيّين حول بعض القضايا مثل حماية الحياة الخاصّة"، وأنه "لا بدّ من إطلاق الحوار بشكل تدريجيّ مع تحديد الأولويّات والبدء بالمسائل التي تثير جدلاً أقلّ". غير أن هذه المحاولة فشلت في تحقيق أي تقدم في مجال الحريات الفردية، حيث لا يزال المشروع ينتظر ظروفاً مناسبة لإعادة طرحه من جديد.

٢-في المقابل لجأ العديد من الجمعيات إلى الضغط المباشر على البرلمان في بعض المحطات وفي حالات استشعار الخطر، وذلك بإصدار بيانات حذرت فيها من تجاهل المجتمع المدني ومطالب المواطنين.
من ذلك البيان المشترك بين الاتحاد العام

التونسي للشغل وعدد واسع من الجمعيات، انتقدت فيه ما وصفته بالأداء الضعيف للبرلمان، واعتبرت أنه "تحول إلى جزء رئيسي من الأزمة، وتخلى عن أدواره الرئيسية

في التشريع والمراقبة والمساءلة، وطالته شتى الاتهامات بالتدليس والفساد وتضارب المصالح والعنف ونشر الخطاب الإرهابي والتمييزي، ووصل فيها إلى درجة غير مسبوقة من الترذيل وعدم المصداقية"؛ وهي فقرة تلخص مجمل الأخطاء الجسيمة التي وقعت داخل مجلس النواب. كما أكدت "إيمانها بأدوار قوى المجتمع المدني في الانتصار لمطالب الثورة التونسية في الشغل والحرية والمساواة والكرامة الوطنيّة، وتجسيداً لإيمانها بحماية المسار الديمقراطي الانتقالي المؤسس على دستور ٢٠١٤"، وتشبثها بمبادئ "الدولة المدنية الديمقراطية دولة القانون والحريات".

٣-كما انحازت منظمات المجتمع المدني إلى التحركات الاحتجاجية والمطلبية التي جرت في مختلف الجهات والقطاعات، وأكدت على "مشروعية وقانونية هذه المطالب"، ودعت الحكومة إلى "التعاطي الإيجابي... بعيداً من الحلول الأمنية والقضائية التي ثبت فشلها"، ودعت إلى الإطلاق الفوري لسراح المحتجّين السلميين والمدوّنين، ووقف التتبّعات الجزائية في حقّهم. كما حذرت "من محاولات اختراق

بعض تلك التحرّكات من قبل مجموعات عنفيّة تسعى إلى تشويه الممارسات السلمية لخدمة أجندات إرهابية داعشية". كذلك رفضت فعاليات المجتمع المدني بشدّة "تنامي الخطاب التحريضي والتمييزي في حقّ النساء التونسيات تحت قبة البرلمان". كماأعادت منظمات المجتمع المدني التأكيد على ضرورة التشبيك في ما بينها، من أجل "تفعيل قرارات الهيئات الرقابية وعلى رأسها التقرير الأخير لمحكمة المحاسبات، طبقاً لنص الدستور والقوانين التونسية، وتصدّياً لكلّ محاولات الإفلات من العقاب". وقد اكتسب هذا التقرير أهمية كبرى في تونس، بسبب هذه الاتهامات التي وجهها إلى أحزاب كبرى، من بينها حركة النهضة وقلب تونس وغيرهما، إلى جانب قيس سعيد، بعدم احترام الشفافية، وحصولها على تمويلات أجنبية خلال الانتخابات التشريعية التي نظمت خلال سنة ٢٠١٩ كما دعت هذه المنظمات إلى "التجنّد لحماية الدولة المدنية الديمقراطية أمام المحاولات الحثيثة للانقلاب على المسار الانتقالي الديمقراطي وتجييره لفائدة قوى إرهابية وفاسدة".

أسلوب المبادرات المجتمع المدني قوة اقتراح:

تعتبر المبادرة التي أعلن عنها الاتحاد العام التونسي للشغل، والتي ترمي إلى تنظيم حوار وطني سياسي واقتصادي واجتماعي، مثالاً على رغبة المجتمع المدني في تطويق الأزمة الشاملة التي تمر بها البلاد حالياً. لم تكن مبادرة الاتحاد الوحيدة منها، حيث بادرت منظمات أخرى بتوجيه نداءات تهدف إلى إدارة حوار جدي بين مختلف الأطراف الفاعلة في البلاد والمؤمنة بالديمقراطية وحماية الدولة من الانهيار.

جاءت مبادرة الاتحاد شاملة في محاورها، ومستندة إلى تجربته السابقة التي قام بها في سنة ٢٠١٤ وأنجزها ضمن ما سمي بـ "الرباعي الراعي للحوار"

وقد نجحت تلك التجربة في إبعاد شبح الصراع المفتوح على جميع الاحتمالات بين القوى السياسية، وأعادت الاستقرار النسبي للبلاد، وتُوّجت بالحصول على جائزة نوبل للسلام.
قيت مبادرة الاتحاد الجديدة مساندة أطراف كثيرة حزبية ومدنية، رغم تعدد المبادرات التي تقدمت بها جهات أخرى، بما في ذلك منظمات مجتمع مدني.
عرضت قيادة الاتحاد مبادرتها على رئيس الجمهورية الذي أعلن بعد تردد القبول المبدئي بها، وحاول أن يضع لها شروطاً من شأنها أن تغير من طبيعتها وتحوّل وجهتها. لكن قيادة الاتحاد تمكنت من إقناع الرئيس

بتجنب الصيغ التي من شأنها أن تجعل بقية الأطراف السياسية والاجتماعية يفهمون بأن الغرض من المبادرة هو تغيير النظام السياسي، كما يدعو إليه قيس سعيد.

وأصرّت على أن تبقى المبادرة في حدود البحث عن الإصلاحات الضرورية التي يجب القيام بها مع احترام المنظومة القائمة والمنبثقة عن دستور ٢٠١٤.

الحركات الاحتجاجية في قلب الأحداث

تعتبر سنة ٢٠٢٠ سنة الاحتجاجات بامتياز. فالشباب التونسي بلغ درجة عالية من الغضب والاحتقان بسبب خيبات الأمل المتتالية، بعد أن ضاقت به السبل، وسرقت أحلامه، وطال انتظاره. فحسب ما أورده منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (هيئة غير حكومية)، أقدم خلال ١١ شهراً فقط من سنة ٢٠٢٠،
قرابة ١٢ ألف تونسي على مواجهة أمواج البحر الأبيض المتوسط، عبر قوارب صغيرة ومكتظة، من أجل الوصول إلى السواحل الأوروبية، عدا المئات من المفقودين. وهو رقم يعكس رغبة هؤلاء في مغادرة البلاد والمجازفة بحياتهم من أجل البحث عن حياة بديلة.

تعتبر تجربة الكامور، في هذا السياق، المنطلق للحراك الواسع الذي عم مختلف ولايات الجمهورية خلال الثلاثية الأخيرة من سنة ٢٠٢٠ التي ستشهد ظهور ما عرف بـ"التنسيقيات". وهي عبارة عن مجموعات من

الشباب، بادرت إلى تشكيل هيئات جهوية، نصّبت نفسها كهياكل غير قانونية تتحدث باسم مناطقها، وتنظم احتجاجات رفعت خلالها العديد من المطالب الاجتماعية. وقد نافست هذه التنسيقيات بقوة النقابات والمنظمات غير الحكومية في تأطير الغاضبين والمحتجين، وهو ما فاجأ الجميع وتحولت إلى ظاهرة اجتماعية ذات دلالات متعددة، اختلفت الأطراف في تفسيرها وتحديد دورها والتكهن بمستقبلها.

الكامور منطقة تابعة لولاية تطاوين، وقريبة جداً من موقع بترولي، تستغله شركة أجنبية. في هذا المكان، تجمّع عدد كبير من الشباب، وأغلقوا بئر البترول، واشترطوا على الحكومات المتعاقبة التوقيع على اتفاق، يتضمن تحقيق عدد من المطالب التي تخص التشغيل وتنمية الولاية، مقابل

السماح باستئناف تدفق النفط. ورغم الكلفة المالية الضخمة التي ترتبت على ذلك الاعتصام، فقد خضعت حكومة المشيشي إلى تلك الضغوط. غير أن ذلك القرار كان بمثابة الشرارة التي توسعت وعمت معظم ولايات الجمهورية، وأصبحت حركة الكامور، نموذجاً اقتدى به شباب بقية الجهات. هكذا تحولت هذه الحركات الاحتجاجية إلى مطالب جهوية، يلتقي جميعها حول التنمية وتوفير الشغل والصحة والكرامة للجميع.

التنسيقيات وليدة ضعف المجتمع المدني

ظهور التنسيقيات، وسرعة انتشارها، وتمكّنها من أن تصبح قادرة نسبياً على التحدث باسم معظم ولايات الجمهورية، هو دليل على ارتباك المجتمع المدني وضعفه، وعدم التصاقه بالقدر المطلوب بالمواطنين. وهو ما جعل البعض يذهب إلى حد القول أن صعود التنسيقيات جاء "نتيجة لاستقالة المجتمع المدني من دوره كمدافع رئيسي عن المطالب الشعبية". وأن ذلك من شأنه أن يفتح المجال أمام "الخطر المحدق الذي سينتج عن احتكار هذه التنسيقيات للتحركات الاجتماعية".

كما أن من المخاطر التي يمكن أن تسفر عن هذا التحول الظرفي في السياقات السياسية الاجتماعية "تهديد الدولة والوحدة الوطنية، من خلال تعطيل وسائل الإنتاج ومؤسساته، إلى جانب طغيان الخطاب الفئوي والغلوّ الجهوي، من خلال الترويج بأن كل جهة من حقها استغلال واستثمار مصادر الثروة الوطنية، حتى لو أدى ذلك إلى حرمان بقية الجهات."

وساد الإحساس بالخطر، عندما دخلت العصابات على خط الاحتجاجات، فحرفتها عن منهجها السلمي، واتخذت أحياناً طابع "العنف وقطع الطرق ووقف الإنتاج في منشآت اقتصادية استراتيجية، بدأ ذلك من أقصى جنوب لبلاد بمنشآت إنتاج البترول والغاز في منطقة الكامور في ولاية تطاوين الحدودية مع ليبيا، وفي مناجم إنتاج الفوسفات في

ولاية قفصة (جنوب غرب) الحدودية مع الجزائر".

يرى مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات وأستاذ علم الاجتماع في الجامعة التونسية، مهدي مبروك، أن "هذه التنسيقيات لا تمتلك شرعية تمثيل الجهات، إذ تعتدي على كافة الأشكال التمثيلية التقليدية على غرار النواب والمجالس البلدية والمجتمع المدني".

كما أشار مبروك إلى "غياب الشفافية في ما يتعلّق بموارد هذه التنسيقيات، إذ لا يمكن للقوانين ومحكمة المحاسبات تتبع مصادر تمويلها". وأضاف:

""أن تصبح هذه التنسيقيات هيكلاً دائماً يحتكر الشرعية، فهذا خطر يحيي النزعات الانفصالية، ويعود بنا إلى ما قبل الدولة الوطنية."

فالحياة السياسية "تم جرفها من قبل الشعبوية التي لا تعترف بالهياكل الوسطى على غرار الجمعيات، وتشرّع لحالة من الفوضى

وانقسام المجتمع والسطو على الدولة.

أما الباحث عبد الحليم حمدي، فيرى من جهته أن "تنسيقيات الحراك الاجتماعي ليست جديدة، فقد ظهرت منذ ٢٠١١، وكان يحضرها عناصر في الاتحاد الجهوي للشغل ورابطة حقوق الإنسان لاحتوائها وتأطيرها". وأكد في تصريح لـ"أصوات مغاربية": "سبق أن نبهنا إلى أن استقالة بعض المنظمات التقليدية

في المجتمع المدني من القضايا الاجتماعية، سيقود إلى تقلّص ثقة الحراك الاجتماعي في هذه المنظمات على غرار ما جرى مع الطبقة السياسية". وختم حمدي بالقول أن "غالبية التنسيقيات لا تعادي المنظمات التقليدية، وسيكتشف بعضها مع سيرورة الأحداث أهمية دور الحصول على دعم المجتمع المدني".

مضيفاً أن "الانسحاب التدريجي للمنظمات التقليدية من القضايا الاجتماعية سيقود إلى انفلات الأمور ورفض التنسيقيات الاعتراف بدور المجتمع المدني".

أمام اتساع الحركة الاحتجاجية واحتمال انحرافها عن طابعها السلمي والمطلبي، فقد حاول رئيس الحكومة هشام المشيشي احتواء الاحتقان الاجتماعي في أكثر من

مناسبة، معترفاً بأن "الوقت قد حان للعدالة الاجتماعية والجهوية وفق منظومة تنموية جهوية تلعب فيها الجهات دوراً طلائعياً ومحورياً". لكن الشباب من جهتهم تعودوا على هذه التصريحات والوعود، وهم يطالبون بإجراءات ملموسة وعاجلة تنقذهم من البؤس والبطالة". لكن الخطاب الحكومي لم ينجح في إضعاف هذا الحراك، الذي لم يتوقف، حتى وإن ضعف قليلاً في بعض الجهات. ولعل خوف المجتمع المدني من انفلات الأوضاع، قد دفع عشرات الجمعيات نحو التنسيق في ما بينها، والمشاركة في تنظيم أكثر من مسيرة، انطلق بعضها من حي التضامن أحد الأحياء الشعبية، وذلك يوم ٢٦ جانفي ذكرى

الانتفاضة الشعبية التي حصلت في نفس التاريخ من سنة ١٩٧٨. وقد تزامنت هذه المسيرة مع مناقشة البرلمان للتعديل الوزاري الذي أجراه المشيشي على حكومته، وذلك بعد محاصرة البرلمان بحزام أمني ضخم وغير معهود.

حدث ذلك في وقت يزداد فيه الحديث عن ضرورة دعم اللامركزية التي خصص لها الدستور التونسي بابه السابع. لكن رغم مرور سبع سنوات على صدور الدستور(٢٠١٤)، لا تزال البنية القديمة لعلاقة المركز بالأطراف تقاوم بشدة، حفاظاً على مصالحهاوخوفاً من التوغل في الديمقراطية المحلية

تداعيات مواجهة الوباء على المجتمع المدني وعلى الحريات

أسهمت جائحة كوفيد ١٩ في المزيد من إضعاف السلطة والمجتمع المدني خلال سنة ٢٠٢٠، رغم النجاح النسبي الذي حققته حكومة الفخفاخ في احتواء المرض خلال موجته الأولى. ويعود الفضل في ذلك إلى تعاون المجتمع المدني

ومساندته القوية للجهات الرسمية ودوره في إقناع المواطنين بأهمية هذه الإجراءات. ورغم الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لذلك الاختيار، فقد التزمت شرائح واسعة من التونسيين بالإجراءات التي قررتها الجهات الطبية، وحولتها في شكل بروتوكول صحي ملزم.

إلا أنه بعد النتائج الإيجابية التي تحققت، حصلت حالة تسيّب واسعة النطاق، خاصة بعد فتح الحدود مع بقية دول العالم، وهو ما جعل الأزمة تحتدم من جديد، فكانت الموجة الثانية التي تزامنت مع سقوط حكومة الفخفاخ ودخول البلاد في أزمة سياسية جديدة، وما نتج عنها من ارتفاع عدد الوفيات الذي يبلغ مع بداية سنة ٢٠٢١ أكثر من خمسة آلاف وخمسمئة ضحية.

ترتب على جائحة كوفيد هبوط في قيمة الاستثمارات إلى حدود ١.٥ مليار دينار (نحو ٥٤٧ مليون دولار) حتى شهر سبتمبر، مقابل أكثر من ٢ مليارَي دينار في الفترة ذاتها من سنة ٢٠١٩، بحسب بيانات نشرتها وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي. كما أدى ذلك إلى خسارة الآلاف من فرص العمل، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة البطالة من ١٥.١% في المائة إلى ١٨ في المائة خلال الربع الثاني من نفس السنة. وأصبح الرقم المتداول لعدد العاطلين ٧٥٠ ألفاً.

لم يكن هذا الهبوط ناتجاً عن العوامل الداخلية، بل كان أيضاً نتيجة طبيعية لتداعيات الاقتصاد العالمي الذي مر في حالة ركود خلال سنة ٢٠٢٠، وهو ركود مرشح لكي يتواصل مع سنة ٢٠٢١. كما تلقى الاقتصاد المحلي ضربة موجعة بسبب ما شهدته التجارة الدولية من تراجع بلغ نسبة ٣٢% في المائة. هذا الاضطراب الواسع جعل بعض الخبراء يدعون الحكومة إلى الانتقال نحو إرساء "اقتصاد حرب". ويقصدون بذلك تكييف السياسة الاقتصادية مع الأزمة الصحية الضخمة، والتي تقتضي مراجعة الأولويات والسياسات حماية لصحة المواطن والتقليل من تداعيات الجائحة على الاقتصاد والوضع الاجتماعي لمختلف فئات الشعب.

أدى كل ذلك إلى انكماش الاقتصاد التونسي، فتضررت أغلب القطاعات الحيوية وسجلت خسائر كبرى في أكثر من مجال. فعلى سبيل المثال، تراجعت مداخيل شركة الخطوط الجوية التونسية بنسبة ٧٠ بالمائة. كما ضرب قطاع السياحة في العمق، وحصل الشيء نفسه لقطاعي الخدمات والتجارة وحتى الفلاحة.

انعكاسات الجائحة على حقوق الإنسان

تضررت حقوق الإنسان في تونس بسبب جائحة كورونا. ونتجت هذه الانتهاكات عن عاملين اثنين. تعلق العامل الأول بسياسة الحجر الصحي الذي اعتمدته السلطة خلال الموجة الأولى من الوباء. أما العامل الثاني فقد تجلى مع اتساع رقعة انتشار الفيروس وتقاطعه مع الاحتجاجات التي شهدتها البلاد ضد الفقر والتهميش. ووثقت المنظمات الحقوقية المحلية والدولية هذه الانتهاكات ونددت بها، ومنها إعلان الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عن "انشغالها الشديد بأوضاع حقوق الإنسان في تونس،

محذرة من المخاطر التي باتت تهدد المكاسب التي تحققت إلى حدّ اليوم بعد تسجيل بوادر تراجع في مجال الحريات العامة والفردي". سجلت الرابطة في هذا الخصوص حدوث "عدة حالات سجن للمدوّنين على خلفية آرائهم. وتكررت الاعتداءات على لصحافيين أثناء أداء مهامهم إضافة إلى محاولة تمرير قوانين تحد من حرية الرأي والتعبير وتقيد العمل الصحفي". كما نددت "بتواصل ممارسة التعذيب دون القيام بتصدٍّ جدي لمرتكبيها".

وعندما اتسعت رقعة الاحتجاجات، دعت منظمة العفو الدولية قوات الأمن التونسية إلى "الامتناع فوراً عن استخدام القوة غير الضرورية والمفرطة لتفريق المحتجين الذين خرجوا إلى الشوارع في العاصمة وعدة محافظات، ضد التهميش، وعنف الشرطة، والفقر، وانعدام فرص العمل". كما أكدت نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية أنه "حتى عند حدوث أعمال تخريب ونهب، يجب على المكلفين بإنفاذ القانون استخدام القوة فقط عند الضرورة القصوى وبشكل متناسب. ما من شيء يعطي قوات الأمن الإذن باستخدام القوة المفرطة وغير الضرورية بما في ذلك عندما ترد على أعمال عنف متقطعة".

من جهة أخرى، عندما لجأت حكومة إلى وضع خطة جماعية واتخاذ إجراءات واسعة بلغت حد الإعلان عن حجر صحي شامل، اضطر الفخفاخ أن يطلب من مجلس النواب تفويضاً يسمح له بإصدار مراسيم مؤقتة، في ظل توقف أنشطة البرلمان. وقد حصل نقاش واسع عبرت من خلاله أطراف عديدة، من بينها منظمات المجتمع المدني، عن مخاوفها من أن يترتب على هذا التفويض انفراد خطير بالقرار من قبل رئاسة الحكومة.

لكن نظراً لخطورة الحالة الصحية، فقد وضع البرلمان قيوداً كثيرة للحد من إمكانية استغلال السلطة لهذا الظرف والقيام بخطوات من شأنها الانقلاب على الديمقراطية والتضييق غير المبرر على الحريات.

كان لتلك اليقظة الجماعية دور هام في تقييد حركة الحكومة التي التزمت من جهتها بكل ما من شأنه أن يحمي الديمقراطية ويعزز دور المؤسساتفي هذا السياق، تخلت الحكومة عن فكرة العودة من جديد إلى خيار الإغلاق الشامل خوفاً من انعكاساته الخطيرة على الاقتصاد والقوى العاملة. لكن تدهور الحالة الصحية للمواطنين دفع بالأوساط الطبية إلى الضغط من أجل إقرار الحجر الصحي الشامل مجدداً، وهو ما اضطرت إليه الحكومة في أواسط شهر يناير ٢٠٢١.

في هذه الأثناء، عادت الحركات الاحتجاجية إلى ممارسة التصعيد من جديد، خاصة بعد سقوط حكومة الفخفاخ، وانطلاق موعد ٢٠٢٠ –
٢٠٢١. لقد رفض المجتمع التونسي الالتزام بعدم ممارسة حقه في الاحتجاجمختلف أشكاله السلمية، وأحياناً العنيفة. فمعظم القطاعات الحيوية والمهنية نظمت سلسلة من الإضرابات والمسيرات، مثل القضاة

الذين نظموا أطول إضراب في تاريخ المؤسسة القضائية استمر شهراً ونصف الشهر، من أجل تحقيق مطالب مالية وصحية بعد وفاة ثلاث قاضيات أصبن بفيروس كورونا، وإحداهن لم تتمكن من توفير نفقات المصحة الخاصة.
كما أفضى هذا الإضراب إلى حصول خلاف حاد بين جمعية القضاة التونسيين ونقابة القضاة التي رفضت الاتفاق الذي توصلت إليه الجمعية مع الحكومة، وتمكنت من فرض اتفاق جديد.

كما تطور نسق الإضرابات وأشكالها، حيث انتقلت من إضرابات داخل مؤسسات الإنتاج، لتصبح إضرابات قطاعية ثم جهوية، بعد أن قررت ولايات كثيرة تعطيل جميع المرافق والمؤسسات، بقرار من المركزية النقابية. وتعلقت المطالب بالتنمية والشغل وتوفير الخدمات الأساسية للسكان.
لم تتوقف الاحتجاجات التي عمت البلاد خلال سنة ٢٠٢٠ إلا خلال فترات الحجر الصحي وهو ما جعل البعض يتحدث عن أن الحكومات

والأطراف السياسية الداعمة لها قد تعمدت استغلال الحجر الصحي لتقييد حركة المحتجين ومنعها. وإذ حاولت الأجهزة الأمنية التعامل بحذر خلال فترات الاحتجاج، غير أنها استعملت أحياناً قدراً عالياً من القوة لمواجهتها في بعض المناطق والمناسبات. وهو ما تصدت له منظمات المجتمع المدني، خاصة الحقوقية منها. وطالبت باحترام الحق في الاحتجاج والتظاهر، وتدخلت أكثر من مرة من أجل إطلاق سراح الموقوفين. فعلت ذلك بقطع

النظر عن دوافع الاحتجاج، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو رياضية، حيث تم إيقاف المئات من اليافعين والشباب الذين التحموا بالأمنيين على إثر قرارات اعتبروها ظالمة في حق فرقهم الرياضية. وتكرر ذلك خلال الاحتجاجات الاجتماعية الأخيرة، حيث تم إيقاف أكثر من ألف معتقل، من بينهم يافعون لم يتجاوزوا أحياناً ١٥ عاماً.

البيئة السياسية والقانونية التي توفرها الدولة

استمر الجدل حول ضرورة الإقدام على مراجعة قانوني الجمعيات والأحزاب، من دون تقديم مشروع في هذا الشأن إلى البرلمان. إذ توجد خلافات هامة بين مختلف القوى السياسية حول هذه المسألة. الأمر الذي أدى إلى ردود فعل منظمات المجتمع المدني على تأخير البت في هذا المشروع، وأعلنت رفضها المس بالمكاسب التي حصلت عليها بعد الثورة مهما كانت الأسباب والمناورات.

في ما يتعلق بالجمعيات، يلاحظ أن الأحزاب المعادية لحركة النهضة والإسلام السياسي، تعتبر أن العديد من الجمعيات تحولت إلى غرف خلفية لحزب النهضة أو التيارات السلفية، وتتهمها بنشر الفكر الظلامي" ودعم الإرهاب".

وتطالب هذه الجهات بضرورة إحكام الحصار على هذه التنسيقيات، وصولاً إلى اتخاذ قرار سياسي بحل العديد منها، ومنعها من الوجود بعد مراجعة القانون المنظم للجمعيات. لكن في المقابل، حذرت أحزاب وجمعيات حقوقية ومنظمات مجتمع مدني، من اتخاذ مسألة الحرب على الإرهاب مطية للعودة من جديد إلى التضييق على الحق في التنظيم، ومحاصرة المجتمع المدني الذي تخلص بفضل الثورة من وصاية الدولة والحزب الحاكم.

وفي ما يتعلق بمسألة الأحزاب، فإن الرئيس قيس سعيد بقي مصراً على ضرورة تحجيم دورها وصلاحياتها، بحجة أن الزمن قد تجاوزها، وأصبحت عاملاً معرقلاً للديمقراطية المباشرة التي يدعو إليها. لكن قيس سعيد لم يطرح مشروعه هذا في صيغة تعديل دستوري، نظراً لعدم تمتعه بالصلاحيات الضرورية، وإدراكه أنه سيجد معارضة شديدة له.

لا توجد علاقة مباشرة بين هذه الأحداث t وبين "اقتصاد الحرب" الذي دعا إليه البعض، رغم أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية جعلت الواقع السياسي مرتبكاً، وغير قادر على ضبط الأوضاع، وتوفير ضمانات دنيا لتجنب المزيد من الخسائر، وحماية التكامل بين مؤسسات الدولة.

البيئة التمكينية للمجتمع المدني

بعد تحديد واقع البلد وواقع الحركات الاجتماعية فيه، يأتي دور تحديد البيئة التي تؤثر على عمل المجتمع المدني.

أ–الواقع السياسي: تمر الدولة في تونس بمرحلة انتقال نحو ترسيخ المؤسسات الديمقراطية. لكن هذا الانتقال لا يزال هشاً، ويتعرض لضغوط شديدة، سواء اقتصادية أو سياسية. كما أن المخاطر متعددة انقضاء عشر سنوات على الثورة. هناك خوف من احتمال الرجوع إلى مرحلة الاستبداد، بفضل شدة الحنين إلى الماضي، والتقليل من أسباب الأخطاء الكبرى التي ارتُكبت في عهد الرئيس بن علي.

فالحزب الذي تقوده عبير موسي (الحزب الدستوري الحر) يشهد صعوداً مخيفاً، مقابل ضعف وتراجع وتشتت الصف الديمقراطي. كما لا يزال النقد موجهاً بقوة إلى حركة النهضة التي بقيت الأقوى والأكثر تماسكاً حزبياً، رغم ضعف أدائها وتصاعد حدة أزمتها الداخلية. لهذا، رغم الإصلاحات السياسية والقانونية التي تحققت طيلة السنوات العشر التي مرت، فإن نشطاء المجتمع المدني يعبرون عن عدم اطمئنانهم على الفضاء المدني، ويعتقدون أنه لا يزال مهدداً.

ب–الواقع القانوني والتنظيمي

*حق وحرية التجمع في القانون والممارسة

لم يطرأ على الحق في التجمع أي تغيير، فرغم استمرار مطالبة النقابات الأمنية بتوفير مزيد من الضمانات للأمنيين، بما في ذلك حقهم في إطلاق النار، وهو ما لقي اعتراضاً واسعاً من الأحزاب والبرلمان والجمعيات. ورغم الصدامات المتكررة بين المحتجين والمنخرطين في الحركات الاجتماعية المنتشرة في البلاد، وما ينجم عنها من قطع طرقات ورشق الحجارة بكثافة على قوات الأمن، إلا أن حق التجمع لا يزال مضموناً، ولا تزال المطالبة بعدم استخدام العنف ضد المتظاهرين خلال الاحتجاجات السلمية مستمرة، كما تتواصل الدعوة إلى محاسبة مستخدمي العنف ضد المحتجين.

*حق وحرية التعبير في القانون والممارسة: حرية الصحافة والتعبير مضمونة في الدستور والقانون. لكن مع ذلك حصلت تجاوزات مست بحرية الصحافة والصحافيين، منها حبس بعض المدوّنين، والاعتداء بعنف على بعض الصحافيين المصورين. كما يجري الحديث عن تدخل المال والسياسة في المشهد الإعلامي، وتأثير ذلك على مصداقية بعض الصحافيين والمؤسسات الإعلامية. إذ كلما توفرت الحرية تم توظيفها من قبل أصحاب المصالح. مع ذلك تمر العديد من المؤسسات الإعلامية بأزمات مالية حادة. وحسب التقرير الذي أعدّته نقابة الصحافة، فقد تم التخلي عن ١٩٠ صحافياً بسبب جائحة كورونا حتى شهر مارس ٢٠٢٠. واعتبر نقيب الصحافيين يومها ناجي البغوري أن جائحة كورونا "عمّقت أزمة الصحافة الورقية التي تعاني أزمة مالية منذ سنوات، والتي تضرّرت بشكل كبير خلال سنة ٢٠٢٠، إذ أغلق أغلبها، وأُحيلت مئات الصحافيات والصحافيين والعاملين على البطالة".

من جهة أخرى، استفاد المجتمع المدني كثيراً من حرية الإعلام التي وفرتها الثورة، حيث أصبح صوته عالياً، ما مكّنه من تبليغ مواقفه في أكثر من مناسبة إلى السلطة بمختلف مؤسساتها، وتفعيل حملاته، وتوجيه الرأي العام في مناسبات عدة. ولم تعد منظمات المجتمع المدني مضطرة، كما كانت من قبل، للجوء إلى المناورة، خوفاً من سلطة الرقيب وغضب المسؤولين. الصحافيون في تونس اليوم لا يتعرضون للضغوط المباشرة، ولا يخشون الإفصاح عن مواقفهم دون مواربة.

في السياق نفسه، تصدت الهيئة العليا للاتصال بالتعاون مع نقابة HICA السمعي البصري

الصحافيين والعديد من منظمات المجتمع المدني، لمشروع تعديل قانون الصحافة الذي عرضه الائتلاف المساند للحكومة، والذي يتكون من ائتلاف الكرامة وحركة النهضة وقلب تونس.
من بين المسائل التي تضمنها هذا المشروع، إلغاء الترخيص القانوني الذي يُمنح للقنوات التلفزيونية قبل شروعها في البث، وهو ما اعتبرته الهيئة والنقابة إجراء خطيراً، من شأنه أن يُحدِث فوضى في المجال الإعلامي، ويمكّن الأطراف الأجنبية من الدخول والتمركز داخل تونس من دون رقيب، ما يفتح المجال للاختراق السياسي والإعلامي. وقد أدى هذا الضغط على الحكومة والبرلمان إلى سحب المشروع وإسقاطه نهائياً، في انتظار مشروع آخر أعدته الحكومة بالتعاون مع مثلين عن الصحافيين والمجتمع المدني.

*إنشاء الجمعيات وتسجيلها وممارسة عملها في القانون

لم يطرأ أي تغيير، حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، على قانون الجمعيات. كانت هناك محاولة تهدف إلى مراجعة هذا القانون الذي يعتبر متقدماً، ويتمسك به نشطاء المجتمع المدني الذين يعتقدون أنه من بين أهم المكاسب التي تحققت بعد الثورة. لكن المحاولة فشلت، بعد أن جرى التصدي لها بأشكال متعددة. مع ذلك، من المتوقع أن تتجدد المحاولة ولكن بصيغة مختلفة .
بعد الشروع في تحقيق الانتقال الديمقراطي، تبين أن الأحزاب عموماً، مع إقرارها بأهمية المجتمع المدني ودوره، إلا أنها عندما تصل إلى السلطة، تعمل على تحجيمه، وتسعى إلى التحكم فيه بطرق خفية. في المعارضة، يكون المجتمع المدني شريكاً، أما عندما يتم الانتقال من صفوف المعارضة، فتصاب الأحزاب بالانزعاج أحياناً من أي سلطة موازية تراقب وتنتقد وتضغط، وتريد أن تكون طرفاً في وضع السياسات وتوجيهها.
هناك أطراف، من بينها أحزاب سياسية، تخفي امتعاضاً من توسع السلطة المعنوية للمجتمع المدني، خاصة تلك التي لها صلات مباشرة أو قريبة من منظمات المجتمع المدني.

لهذا لا تتوانى هذه الجهات عن التذمّر، ومحاولة تضييق الخناق على المجتمع المدني والتقليل من شأنه، والتشكيك في مصادر تمويله الخارجية. وهو ما يدلّ على أن المجتمع المدني لا يزال يواجه صعوبات في مستوى العلاقة وبناء الثقة مع مؤسسات الدولة، حتى خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي.

مع ذلك، أصبحت عمليات غلق المنظمات، أو تجميد نشاطها، أمراً صعباً جداً بفضل التشريعات الجديدة لهذا جرى اللجوء إلى محاولة تدخل الإدارة سواء في أهداف الجمعية المطالبة بالترخيص، أو في السعي إلى التحكم في الأسماء الواردة في هيئتها التأسيسية. وهي محاولات تتم بشكل خفي ودون الإعلان عنه.

حق الوصول إلى الموارد

استمرت جهود المجتمع المدني من أجل التمتع بالتمويل الخارجي، والتصدي لأي محاولة تمكّن الدولة من وضع قيود أو شروط على التصرف الداخلي بهذه الأموال. كما تمكنت منظمات المجتمع المدني من فرض التمييز بين حقها في التمويل الأجنبي، وبين واجب السلطة في التصدي للمنظمات الإرهابية وغسل الأموال عبر سنّ التشريعات الخاصة.

لكنها بقيت غير مستفيدة من التسهيلات الضريبية، أو السماح لها بإقامة مشاريعها الخاصة. كما بقي تمويل الدولة للجمعيات والمنظمات غير الحكومية محدوداً وضئيلاً، ولا يخضع لمعايير واضحة.

حق الوصول إلى المعلومات

شهدت سنة ٢٠٢٠ تحسناً ملحوظاً في مجال التمتع بحق الوصول إلى المعلومات من مصادرها، وذلك بفضل الدستور والقانون الذي وضع من أجل ذلك. كما أن المؤسسات الإدارية وغيرها، بدأت تأخذ هذه المسألة بالاعتبار. غير أن ذلك لم يمنع البعض من محاولة تعطيل هذا الحق، أو الالتفاف عليه بحجج واهية.

غير أن منظمات المجتمع المدني لم تستسلم لذلك، ولجأت إلى العديد من الوسائل المشروعة للحصول على المعلومة، بما في ذلك اللجوء إلى القضاء.

ويعتبر ذلك دليلاً على حيوية المجتمع المدني، وإصراره على مواصلة النضال ضد محاولات إفراغ التشريعات من مضامينها.

خاصة وأن المجتمع المدني يستند في نضاله هذا إلى القانون الأساسي رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٦ المؤرخ في ٢٤ مارس ٢٠١٦، المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني

في وضع الاستراتيجيات والأولويات والسياسات الوطنية: مدى تشاور الحكومة مع منظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الوطنية، مدى وجود حوار في المشاورة، مدى أخذ ملاحظات وتوصيات منظمات المجتمع المدني بالاعتبار في الوثائق النهائية، جودة المشاركة وتنوع واستقلالية المجتمع المدني المشارك، ووضوح المعايير التي تجري على أساسها دعوة منظمات المجتمع المدني للمشاركة، وتيرة المشاورات، الخ.

حافظت الحكومة على تنظيم المشاورات مع المنظمات الوطنية الكبرى مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، واتحاد الصناعة والتجارة، واتحاد الفلاحين، وذلك عند رسم خياراتها وسياساتها. كما حرص بعض رؤساء الحكومات قبل اختيار فريقهم الحكومي، على أن يوسعوا دائرة المشاورات بما في ذلك الاستماع إلى منظمات المجتمع المدني، وهو ما فعله هشام المشيشي عندما كلّف من قبل الرئيس قيس سعيد. وقد أشّر ذلك إلى الأهمية التي اكتسبها المجتمع المدني في تونس.

في المقابل، لم ترتقِ العلاقة بين السلطة التنفيذية والحكومة إلى مستوى الشراكة

الحقيقية والفعلية. هذه الوضعية لم تتغير في سنة ٢٠٢٠، لكن مع ذلك واصلت حكومتا الفخفاخ والمشيشي تعاونهما مع منظمات المجتمع المدني بشكل انتقائي، ولم تتحول العلاقة إلى سياسة مؤسساتية تتناول الملفات الساخنة.

وفي الغالب، يحصل الحوار تحت الضغط، ويؤدي إلى حلول جزئية، رغم أن الدستور التونسي يحث على مسألة الشراكة مع المجتمع المدني، ورغم وجود وزارة للعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني التي أُلغيت خلال التعديل الوزاري الأخير.

البيئة السياسية والقانونية التي توفرها الدولة

حافظت المؤسسات الدولية والإقليمية على اهتمامها بتونس، وقد تعزز هذا الاهتمام بعد الثورة، وما ترتب على ذلك من تحولات هامة، بعضها إيجابي، والبعض الآخر سلبي. وقد أبدت هذه المؤسسات حرصها على تقديم الدعم لتونس من أجل نجاح انتقالها الديمقراطي. وإذ اعتبرت نفسها، ولا تزال، شريكاً في مجال التعاون التنموي، إلا أن حجم هذا التعاون لم يرتقِ إلى المستوى المطلوب، سواء في علاقتها بالحكومات المتعاقبة، أو في علاقتها أيضاً بالمجتمع المدني.

وفي هذا السياق، سنركز على علاقة المؤسسات الدولية بالمجتمع المدني المحلي. وبالتالي، يجري الرصد باتجاهين:

أولاً، خطاب المؤسسات الدولية والإقليمية ومواقفها السياسية بشكل عام، ومدى دعمها للمجتمع المدني في علاقتها بباقي الأطراف. وثانياً، في دعمها للمنظمات غير الحكومية وانفتاحها على منظمات المجتمع المدني، وإتاحة الحوار معها وأخذ أولويات المجتمع المدني بالاعتبار، وسلوكها تجاه منظمات المجتمع المدني.
من خلال رصد هذين المستويين، تسعى هذه الفقرة أولاً، إلى تحليل عميق لعلاقة المجتمع المدني والمانحين والمؤسسات الدولية والإقليمية والديناميات القوى التي تحكم هذه العلاقة. وثالثا، إلى اهتمام المؤسسات الدولية والإقليمية بقضايا التضييق على المجتمع المدني وإصدار البيانات و الإدانات الرسمية.

أثر ذلك أحياناً على علاقة المؤسسات الدولية بالمنظمات المحلية. ويتبين ذلك من خلال أمثلة ثلاثة لها أهميتها ودلالاتها:

أولاً: في نهاية سنة ٢٠١٩، أصدرت منظمات مجتمع مدني من عدة دول عربية ومن أوروبا، من بينها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بياناً يتعلق بالدراسة التقييمية الخاصة باتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية التي أعدها الاتحاد الأوروبي.
وقد نظم مؤتمر لهذا الهدف في تونس، أكدت في نهايته ٢٤ منظمة مجتمع مدني على أنه "لم يتم إشراك منظمات المجتمع المدني بشكل فعلي، ولم تؤخذ توصياتها بالاعتبار".

وأضاف الموقعون على البيان "لا ينبغي أن يقتصر هذا الإدماج على التشاور السلبي لمنظمات المجتمع المدني، بل يجب أن يمثل إدماجاً فعلياً وحقيقياً بإشراك المجتمع المدني في صياغة الدراسة

ثانياً: نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس والبنك الدولي ستة مؤتمرات كانت جزءاً من مبادرة جديدة بعنوان "حوار السياسات الاقتصادية (EPD)

وكان الهدف من هذه اللقاءات تعميق الحوار بين الأطراف الوطنية والدولية الفاعلة في تونس لتبادل الآراء مع ممثلي القطاعين العام والخاص، وقطاع الأعمال والأكاديميين، بالإضافة إلى خبراء التنمية الدولية، بحثاً عن أفكار جديدة تتعلق بتحديد الأولويات الاقتصادية والإنمائية بشكل مشترك، ووضع الحلول الممكنة للتحديات المطروحة.

رغم أن هذه المبادرة تعتبر الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنها اكتفت بإشراك المنظمات التقليدية والرئيسية في تونس، وهي الاتحاد العام التونسي للشغل، واتحاد الصناعة والتجارة، واتحاد الفلاحين. إلا أنها لم تشمل الفاعلين الجدد في المجتمع المدني، والذين يتحركون الآن على الساحة الاجتماعية.

ثالثاً: لجأت حكومة هشام المشيشي من جديد إلى صندوق النقد الدولي، بهدف الاقتراض منه ومحاولة سد الثغرة المالية الهامة في ميزانية الدولة لسنة ٢٠٢١.

وبما أن تجربة الصندوق مع الحكومات التونسية السابقة، كانت سلبية بسبب عدم التزامها بالشروط والاتفاقيات التي أُبرمت، فقد وضع الصندوق شروطاً جديدة، من بينها مطالبة المشيشي بالتوقيع مع بقية الأطراف الفاعلة في البلاد على عقد اجتماعي يلتزم فيه الجميع بخارطة طريق يتفقون عليها. وأن يكون من بين الشركاء في هذه الخريطة المجتمع بأهم فعالياته.

ما يُخشى، هو أن تنقاد المؤسسات الدولية وراء صورة غير دقيقة عن الأوضاع في تونس، وتواصل تعاملها مع المنظمات التقليدية على أهميتها، وتُسقط من حسابها الجمعيات والحركات الاجتماعية الجديدة التي انبثقت بعد الثورة، والتي تعتبر أكثر التصاقاً بواقع السكان، والتي أكدت احتجاجات ٢٠٢٠ على دورها في التوجيه والتأطير والتفاعل.

المطلوب من المؤسسات الدولية العمل على إشراك منظمات المجتمع المدني في التخطيط وتنفيذ برامج التعاون التنموي من قبل الشركاء التنمويين، ومتابعتها.

فلولا إصرار المنظمات غير الحكومية على رفض المساس بالمرسوم المنظم للبيئة التشريعية للمجتمع المدني، انساقت المؤسسات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وراء إرادة السلطة التي كانت ولا تزال تحرص على تقييد تأسيس الجمعيات ونشاطها بحجة الحرب على الإرهاب وتبييض الأموال.

مع ذلك، بقيت المؤسسات الدولية حريصة، إلى حد ما، على تنظيم مشاورات غير دورية مع منظمات المجتمع المدني، في غياب معايير واضحة لهذه المشاورات، ومن دون تحديد هوية منظمات المجتمع المدني هذه، وتوسيع المساحات المخصصة لذلك.

إن الدعم المالي الذي دأبت المؤسسات الدولية على تقديمه للمنظمات غير الحكومية، تقلص حجمه، وأعيدت جدولته بعد مراجعة أولويات الصرف. ووجّه جزء كبير منه إلى مقاومة جائحة كوفيد ١٩. كما وجّه جزء آخر، لا يقل أهمية، نحو النزاعات المسلحة مثل النزاع في سوريا وليبيا.

دور المنظمات غير الحكومية

حاولت المنظمات غير الحكومية أن تشكل سنداً قوياً للحركات الاجتماعية، كما ساهمت في بناء الفضاء المدني وتطويره والتأثير فيه. كانت هذه المنظمات تتحرك تحت تأثير الحركات الاجتماعية والسياسية من دون أن تفقد هذه المنظمات طبيعتها المدنية والسلمية.
التحدي الرئيسي الذي واجهته منظمات المجتمع المدني يتمثل في العديد من كوادرها الرئيسية وقواعدها الذين وجدوا أنفسهم أيضاً في صلب حركات اجتماعية متنوعة وغاضبة.

لهذا حرصت معظم هذه الجمعيات على أن تحافظ على بنائها التنظيمي وتماسكها العضوي، وتحمي منهجها في العمل، خاصة عندما ينزع الشباب الغاضب نحو العنف، أو تبرير أعمال الإجرام وإثارة الخوف في صفوف السكان، ولا سيما التجار منهم.
في مثل هذه الأجواء الساخنة والقائمة والصدام المباشر إلى درجة الاختلاط بمجموعة النهب والجريمة المنظمة، حرص نشطاء المجتمع المدني على التصدي لهذه الأعمال التي يدينها القانون، لكنهم في الآن نفسه رفضوا التصدي العنيف للشرطة، وطالبوا بوضع أحداث العنف في سياقها الاجتماعي والسياسي، كما طالبوا وضغطوا من أجل إطلاق سراح الموقوفين.

المقاربة الحقوقية: اتسمت سنة ٢٠٢١ بصعود قوي للبعد الاجتماعي في معظم التحركات التي حصلت في البلاد. وهو ما جعل منظمات المجتمع المدني تحاول أن تستند بوضوح إلى المقاربة الحقوقية في خطابها ومواقفها. واعتمدت في ذلك على أهداف الثورة التي تتحقق، وعلى نصوص الدستور الداعمة لحقوق الإنسان. حتى المنظمات التي تقاطعت أدوارها وتحركاتها بأجندات حزبية متنوعة ومتعددة، حاولت ألا تبتعد كثيراً عن المنصة الحقوقية في واقع مضطرب لم يستقر حتى الآن.

المساءلة والشفافية: أصبحت منظمات المجتمع المدني مطالبة بالإفصاح بشكل أكثر دقة وشفافية عن المعلومات المتعلقة بمصادر تمويلها، خاصة بعد أن كثر الحديث في تونس عن وجود شبهات وتهم موجهة إلى بعض الجمعيات، وبالأخص علاقة هذه الجمعيات بالأحزاب السياسية. وقد أشير إلى ذلك في تقرير محكمة المحاسبات الذي تعرض إلى العديد من التجاوزات في هذا السياق. وهو ما وفّر مبرراً جديداً لفتح ملف الجمعيات، ومكّن من إطلاق مبادرات من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة بين منظمات المجتمع المدني.

دور المنظمات غير الحكومية في حركات الاحتجاج الواسعة:

وجد العديد من المنظمات نفسه طرفاً في معظم الحركات الاحتجاجية. فالوضع العام في البلاد كان خلال سنة ٢٠٢٠ محتقناً، خاصة خلال الثلث الأخير من السنة.

لكن في الغالب، لم تبادر المنظمات غير الحكومية إلى الاحتجاج، إلا في الحالات والأوقات التي قررت فيها التشبيك والتنظيم والالتحام بالحركات الاجتماعية التي كان دورها طاغياً طيلة السنة. لقد اشترك العديد من المنظمات غير الحكومية بوقفات احتجاجية للمطالبة ببعض الحقوق، أو للتنديد بالانتهاكات التي حصلت. غالباً ما تبادر الحركات الاجتماعية إلى تنظيم مسيرات أو اعتصامات أو تحركات احتجاجية، ثم تجد مساندة من عشرات الجمعيات، وربما الانخراط في تلك المبادرات.

وعندما قررت محافظات البلاد القيام بتحركات، كل على مستوى جهته، قامت الجمعيات بأدوار ملموسة على مستوى التنسيق وتوحيد الشعارات والمطالب التي تفرعت حسب اهتمامات الحركات الاجتماعية، سواء العفوية أو المنظمة. اختلط السياسي بالاجتماعي في التحركات، وهو ما عكسته الشعارات المرفوعة، لكن البعد الاجتماعي كان طاغياً، حيث طالبت جميع الجهات الغاضبة بالتنمية والتشغيل، وأدانت إهمال الحكومات المتعاقبة لمطالب الفئات المحرومة.
وقد اعتمدت هذه التحركات على صيغ مختلفة وأشكال متنوعة، وفق ما تسمح به كل منطقة. فشباب "الكامور" أسسوا تنسيقية كانت فعالة وناجعة، كما تمكنوا من خلق حالة التفاف شعبي واسعة من سكان جهتهم، وهو ما جعلهم يوفرون الخيام والغذاء لفترات طويلة. كما نجحوا في إدارة التفاوض مع ممثلي الحكومة المركزية، وتمكنوا من تحقيق نسبة عالية جداً من المطالب التي تمسكوا بها. كما أقدموا على اقتحام المنشأة النفطية التي اعتصموا بالقرب منها، وأغلقوا حنفية البئر لأشهر عديدة، ما تسبب في إحداث ضرر بالغ على مستوى الإنتاج. وقد أثر ذلك بوضوح على أجهزة الدولة وأداء الحكومات المتعاقبة، التي حاولت في مرات عديدة فك الاعتصام بالقوة، وإرسال قوى الأمن وأيضاً الجيش، لكن ذلك لم يؤثر على معنويات المحتجين، ولم يخفف من التفاف الأهالي حولهم.

حاولت بقية الجهات الاقتداء بما حدث في الكامور، لكن النتائج كانت متفاوتة بين جهة وأخرى. حصل اندماج بين ،مختلف مجموعات الشباب المحتجّ لكنهم اختلفوا على الأشكال النضالية.

هناك من تمسك بالأشكال التقليدية، مثل الاعتصام وتنظيم المسيرات السلمية، في حين عمد آخرون إلى قطع الطرقات، وإشعال إطارات السيارات. وبلغ الاحتقان أعلى درجاته في جهات أخرى، فأدى إلى الاصطدام بالشرطة، والسيطرة على بعض مصادر الثروة الوطنية. وانتهت بعض التحركات إلى حالة من التفلّت، تمثلت في خلع وسرقة محالّ تجارية، والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة.

خلاصة

بناءً على ما جرى استعراضه في هذا التقرير، يمكن التوقف عند الملاحظات والدروس المستفادة الآتية:

أولاً: لا يزال المجتمع المدني التونسي مستمراً في دوره، رغم حالة الإعياء التي أصابت العديد من نشطائه ومنظماته. كانت سنة ٢٠٢٠ صعبة، اتسمت بتراكم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانضافت إليها التداعيات الصحية التي ترتبت على جائحة كورونا.
وهو ما جعل المجتمع المدني مشتت الجهود، إلى جانب تراجع الموارد، وتفكك بعض الروابط القديمة التي نُسجت في مرحلة سابقة، ولا سيما بعد الثورة.

ثانياً: أثرت حالة عدم الاستقرار السياسي كثيراً على أوضاع المجتمع المدني، الذي لم يتمكن من متابعة تنفيذ برامجه، نتيجة التقطّع المستمر، وسرعة تعاقب المسؤولين على السلطة. كما حصل أحياناً إلغاء وزارات، وإدماج بعضها ضمن وزارات جديدة.

وهو ما ترتب عليه في بعض الأحيان تغيير في الخيارات، وأيضاً في الأولويات. إن الاستقرار السياسي عامل مهم جداً، من شأنه أن يعزز الاهتمام بالشأن المدني، ويساعد الجمعيات على التخطيط وتحقيق التراكم، عبر تنفيذ الخطط والمشاريع، وممارسة النقد الذاتي، وتطوير المناهج والآليات.

ثالثاً: من نتائج عدم الاستقرار الحكومي والمؤسساتي، وقوع العديد من منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في حالة اضطراب استراتيجي ،جعلها تنتقل من خطة عمل إلى أخرى قد تكون متعارضة مع الأهداف التي وضعتها.

فالثورة عندما وقعت في مطلع عام ٢٠١١، اتجهت كل منظمات المجتمع المدني أو غالبيتها الساحقة، نحو دعم الانتقال الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة. لكن مع تعثر المسار الانتقالي، توجه الكثير من هذه المنظمات، وكذلك الحركات الاجتماعية، نحو تصحيح هذا المسار، ومحاولة إعادته إلى طبيعته الملتصقة بالحريات والعدالة الاجتماعية.

في حين تعددت الأصوات مع نهاية العام ٢٠٢٠، التي يتنكر بعض أصحابها للثورة والديمقراطية، ويدفعون نحو العودة إلى ما قبل ١٤ جانفي ٢٠١١، بينما دعا آخرون إلى القيام بـ"ثورة ثانية"، ورفعوا شعار "الثورة مستمرة".
في حين اعتبر بعض السياسيين والنشطاء، أن الوقت حان للانتقال إلى إقامة جمهورية ثالثة.
هكذا، عاد البحث من جديد إلى الثابت والمتغير في الحالة التونسية، التي تتسم حالياً بغياب الإجماع حول الأولويات والأجندات والأهداف.
فالثورة تبحث عن نفسها في خضم محاولات الجذب إلى الخلف، وتقلّب مواقف الأطراف المتصارعة،

ومحاولات فك الارتباط بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، أو بين السياسة والاقتصاد.

رابعاً: يعكس هذا التشتّت في الرؤية والخطاب السياسي، التداخل العضوي بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أكثر من أي وقت مضى. فالتطورات التي تجري في تونس منذ عشر سنوات، رفعت الغطاء عن اختراق الأحزاب والمجموعات السياسية المنظمة، لعشرات الجمعيات والمنظمات بطريقة مكثفة وعضوية.
حصل ذلك بطرق متعددة، حيث تمت الهيمنة على بعض الجمعيات والمنظمات، من خلال التحكّم بتوزيع انخراط وترقية الكوادر الموالية لهذا الحزب أو ذاك، أو العمل على إنشاء هيئات موازية لهذا الحزب أو ذاك، لكي تلعب دور الحارس الأمين له والمدافع عن مصالحه وتحقيق أهدافه.

وكان لذلك الأثر العميق في تحويل جزء من منظمات المجتمع المدني، إلى ما يشبه لعبة المرايا العاكسة بين الأحزاب والتيارات السياسية والأيديولوجية.

خامساً: تتمثل الخلاصة الأخيرة والأكثر أهمية في تأثر الفضاء المدني التونسي بالأوضاع العامة والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
فرغم أن فاعلية هذا الفضاء، بمكوناته الرئيسية، بقيت مستمرة، إلا أن أشكال العمل التي انتهجها الفاعلون والمؤثرون في هذا الفضاء قد تطورت وتنوّعت.
كما أن أشكال الحركات والتحركات الاجتماعية والسياسية، قد اختلفت كثيراً عما كانت عليه في مرحلة مواجهة الاستبداد. وتعتبر هذه ظاهرة جديدة في سياق التحولات التي تشهدها تونس، بقي المجتمع المدني طرفاً مهماً في التأثير على الأحداث وعلى السياسات، بل زاد حجمه، وتعددت مهامه وأدواره، وأصبح أكثر قدرة على مواجهة الدولة أو مساعدتها على القيام بمهماتها، وتحقيق التزاماتها تجاه مواطنيها.

لكنه في المقابل يشهد منذ سنوات، تحولات عميقة في تضاريسه وتعبيراته وأشكاله التنظيمية. كما أصبح لصيقاً جداً بالدوائر السياسية، سواء منها الحاكمة أو المعارضة. وهو ما جعل من مبدأ الاستقلالية مسألة هامة وحيوية لضمان ديمومة الفضاء المدني وحماية استقلاليته.

لهذا، أصبح مهماً جداً، تحليل الأسباب التي تقف وراء اضطراب حالة التشبيك داخل الفضاء المدني. ففي بعض الأحيان، وخصوصاً عند احتدام الأزمات وصعود الحركات الاجتماعية، تبرز أهمية التنسيق والتشبيك بين عشرات المنظمات، لكنها سرعان ما تتراجع، وقد تتلاشى في العديد من المناسبات. فالتنسيق عادة ما يكون مناسباتياً، يتأثر كثيراً بالتحديات الظرفية، ويفتقر أصحابه إلى التخطيط والرؤية الاستراتيجية بعيدَي المدى.

الخاتمة

تعرض التقرير إلى أبرز الأحداث السياسية والاجتماعية التي ميزت سنة ٢٠٢٠ في تونس. وقد اتسمت هذه السنة بتداخل الأزمة السياسية بالأزمة الاجتماعية، في ظل التداعيات الخطيرة لجائحة كورونا.

وقد أدى كل ذلك إلى تراجع مختلف المؤشرات الاقتصادية، ووقوع البلاد في وضع صعب ومعقد.

وكان من الطبيعي أن ينعكس كل ذلك على المجتمع المدني الذي تشتتت طاقاته، ووجد نفسه من جديد واقعاً تحت ضغط العامل السياسي الذي هيمن على البلاد. كما كانت سنة ٢٠٢٠، سنة صعود الحركات الاجتماعية، التي قادت الاحتجاجات في البلاد، وانتشرت في معظم الولايات، وتمكنت من أن تشكل تحدياً قوياً لسلطة الدولة واحتكارها للعنف المشروع.

رفضنا خطاب الكراهية الذي يروج له بعض المسؤولين والقوى السياسية، وبعض وسائل الإعلام الأوروبية، ضد المهاجرين، وكذلك الخلط غير المقبول الذي يهدف إلى تحميل المسلمين المسؤولية والذنب.

نرفض الضغط السياسي على الحكومة التونسية وحكومات الجنوب، من قِبل بعض الحكومات الأوروبية التي تستغل الخوف الذي تسببه الجرائم المروعة التي يرتكبها الإرهابيون، للتخلص من المهاجرين غير النظاميين، في تحدٍّ للقانون والعدالة

نرفض الاتفاق الأخير الذي انتزعته السلطات الإيطالية، والذي يعمّم الإعادة القسرية الجماعية للمهاجرين على حساب حتى التشريع الإيطالي.

زيارتك لتونس محفوفة بالتهديدات ضد المهاجرين التونسيين في فرنسا، خاصة أولئك الذين ينتظرون تسوية أوضاعهم.

لا ينبغي أن يترجم هذا إلى تدابير جديدة تنتهك حقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية التي تحمي المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء لهذا تعلن:

أ)إن الحاجة الملحة لمحاربة الإرهاب الجهادي، يجب أن تترافق مع احترام القانون والديمقراطية والحريات، من خلال إعطاء مكانة كبيرة للتعليم، ونشر القيم العالمية لحقوق الإنسان ومبادئها والعيش سويًا واحترام قواعد التعاون السلمي والعيش سويًا واحترام قواعد التعاون السلمي، خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط

ب)رفض استخدام الهجمات الإرهابية الجهادية، للضغط على الحكومة التونسية، لقبول عمليات الإعادة الجماعية القسرية للمهاجرين، وفتح مراكز اعتقال في تونس

ج)رفض أي رغبة في العقاب الجماعي ضد المهاجرين التونسيين، وخاصة المهاجرين غير النظاميين، من خلال تعزيز عمليات الطرد الجماعي القسري من إيطاليا أو فرنسا.

المراجع

" إيمان الحادي، العربي الجديد
www.alaaraby.co.uk تونس تلجأ لصندوق النقد في ظروف عصيبة... توقعات بشروط قاسية " ١٧ يناير ٢٠٢١

www.dw.com الديمقراطية الناشئة في تونس وسيناريو عودة الدكتاتورية ١٦ / ٢/ ٢٠

تونس: المجتمع المدني يتحرك من أجل المصادقة على مجلّة " – fidh الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
www.fidh.org " الحريّات الفرديّة

منصف السليني " الديمقراطية الناشئة في تونس وسيناريو عودة الدكتاتورية
16.12.2020 www.dw.com

أصوات مغاربية " في تونس.. هل سحبت التنسيقيات البساط من تحت "المنظمات التقليدية"؟ ١ ديسمبر ٢٠٢٠
www.maghrebvoices.com